والآخر من القضايا الكلية هي الجزئية السالبة لاشتمالها على
السلب والجزئية والشك انهما خسيسان والآيي وان
لم يبين في الحملية كمية افراد الموضوع فلا تخلو من ان
تصلح القضية لبيان الكمية بان يحكم فيها على افراد الموضوع
او لم تصلح بان يحكم فيها على نفس طبيعته لا على افراده فان
كان الثاني فالقضية طبعية كقولنا الحيوان جنس والفرس
نوع فان الحكم فيهما على نفس الطبيعة وان كان الاول فـ
فمهملة لكون الحكم فيها على الافراد وقد اهمل بيان
كميتها كقولنا الانسان كاتب موجبة والانسان ليس بكاتب
سالبة وهي اي القضية المهملة موجبة في قوة الموجبة
الجزئية وسالبة في قوة السالبة الجزئية بمعنى ان الجزئية
محققة فيها الان قولنا الانسان يحتمل كل الانسان وبعضه
وعلى كل التقديرين يصدق ويتحقق قولنا بعض الانسان
كاتب فالمهملة والجزئية تكونان متلازمتين فكلما صدقت
الجزئية صدق عليه المهملة وبالعكس وما قرع السمع

من بعض القضايا واقسامها شرع في بعض احكامها وقدم
بحث التناقض لكونها موقوفة عليه وقال والنقيضان
كل قضيتين مختلفتين اي ايجابا وسلبا بحيث اذا صدق
احديهما اي القضيتين كذبت القضية الاخرى كقولنا
العالم حادث والعالم ليس بحادث فانهما قضيتان مختلفتان
يقتضي صدق احديهما كذب الاخرى بالضرورة وبالعكس
اي اذا كذبت احديهما صدقت الاخرى والظاهر ان هذا
مستغني عنه ولو تأملت فيه لظهر لك انه مستدرك فقوله
النقيضان جنس لانه يحتمل ان يكون التناقض في المعينين
كمعنى الوجود والعدم او المفردين كالسماء والارض
او القضيتين فقوله كل القضيتين اخرج غير القضيتين لكنه
بقيت القضايا كلها على حالها فقوله اذا صدقت احديهما
كذبت الاخرى اخرج ما ليس كذلك والاولى ان يقول
والتناقض اختلاف القضيتين ايجابا وسلبا بحيث لذاته
لذاته صدق احديهما يكذب الاخرى كما قال سائر اهل الفن

Copyright © King Saud University